



السيد الاستاذ / رئيس قطاع الإفصاح

البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد،،

نود الاحاطة الى انه قد تم الموافقة علي نشر تقرير الإفصاح لشركة العبور للاستثمار العقاري (ش.م.م.) وفقا

لأحكام المادة (٤٨) من قواعد القيد بالبورصة المصرية وذلك بشأن قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٨

بالموافقة على دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في الموافقة لتعديل المادة (٣) من النظام الأساسي.

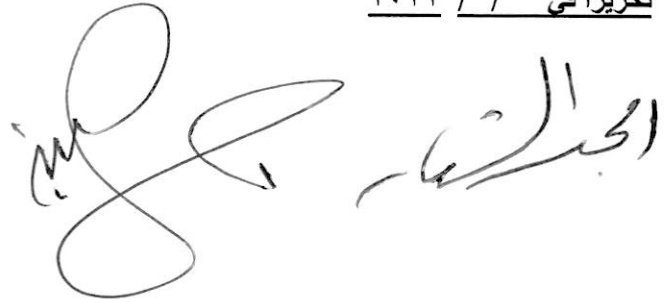
برجاء نشر التقرير المرفق على شاشات التداول بالبورصة واتخاذ ما يلزم في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

تحريرا في ٢٠٢٢ / /

  
محمود جبريل

نائب رئيس الإدارة المركزية  
لتمويل الشركات

  
المجلس



## تقرير الإفصاح بغرض السير في التعديل

## وفقاً للمادة ٤٨ من قواعد القيد

الإفصاح	البند	
العبور للاستثمار العقاري	أسم الشركة	١
٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه	رأس المال المرخص	٢
٨٨,١٤٢,٥٣٥ جنيه	رأس المال المصدر	٣
١٧,٦٢٨,٥٠٧ سهم	عدد الاسهم/ القيمة الاسمية للسهم	٤
٢٠٢٢/٥/١٨	تاريخ انعقاد مجلس الإدارة	٥
* إضافة نشاط التصدير والإستيراد في حدود نشاط الشركة ضمن أغراض الشركة.	طبيعة التعديل	٦
* إستيراد معدات بناء لقطاع المقاولات بالشركة.	ميررات وأسباب التعديل	٧
القرار: تم الموافقة بإجماع الأراء الحاضرة على: - تفويض رئيس مجلس الإدارة في ما يلزم من تعديلات تطلبها الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تقرير الإفصاح. - تفويض رئيس مجلس الإدارة في دعوة الجمعية العامة الغير عادية وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للرقابة لتقرير الإفصاح.	نص قرار مجلس الإدارة من واقع محضر مجلس الإدارة بالسير في إجراءات التعديل او دعوة الجمعية العامة للموافقة على التعديل خلال أسبوع على الأكثر من نشر تقرير الإفصاح على الشاشات.	٨
لا يوجد	افصاحات إضافية	٩
* إضافة أصول ثابتة تتمثل في المعدات. * الات تستخدم في المشروعات المسندة للشركة.	أثر التعديل على أصول الشركة	١٠
* تلتزم الشركة باستخدام جزء من الأرصدة النقدية المتاحة لديها لإستيراد المعدات اللازمة لقطاع المقاولات.	أثر التعديل على التزامات الشركة	١١
* غير مؤثر	أثر التعديل على حقوق الملكية	١٢

أقر أنا الموقع أدناه بصحة وسلامة ما جاء بهذا النموذج من بيانات وما قدم من مستندات وإقرارات ودراسات مؤيدة لمضمون ما ورد ببيان الإفصاح هذا وأعلم أن موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على نشر بيان الإفصاح بغرض السير في إجراءات التعديل يتم وفقاً لمتطلبات قواعد القيد من حيث الشكل وأن مطابقة الهيئة العامة للرقابة المالية لبيان الإفصاح المزمع تمت في ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات بهدف الإفصاح للمتعاملين عن طبيعة هذا التعديل ودون أدنى مسؤولية على الهيئة العامة للرقابة المالية عن محتويات هذا البيان أو تعطى تأكيدات تتعلق بدقتها أو إكمالها وأتعهد بالالتزام بأحكام النظام الأساسي للشركة وأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وقواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية.

الممثل القانوني للشركة

رئيس مجلس الإدارة



